

## تقرير

أيضاً في إسرائيل... اعتراضات  
بريطاني - لبناني انتزعت تحت التعذيب

(أرشيف)

بهذه الطريقة، بعدما وصل إليه مكاباً بشكل مؤلم.

ويتضح من مجريات عملية الاعتقال والتحقيقات، وأيضاً مما ورد في سياق المحاكمة الابتدائية والحكم الصادر عنها، أنه لا أدلة فعلية تدل على شرارة، حتى بموجب القانون الإسرائيلي الذي ينص على أن مساعدة الفلسطينيين ضد الاحتلال جرم يعاقب عليه القانون. طبعاً هذه ليست المرة الأولى التي ينتزع فيها الشاباك اعترافات تحت التعذيب، والمعتقلات تشهد على حالات كثيرة شبيهة، إلا أن "فبركة" الاتهامات كلها، من أساسها، على خلفية التعذيب، وبصورة فاضحة جداً وجدت المحكمة أنها غير قابلة للشك، تشير إلى أن إرادة الشاباك توجهت لاعتقال شرارة فقط على خلفية مكان تولده وأصله اللبناني، لا على الفعل الجرمي المنسوب إليه.

ومما يبدو أيضاً، أن إسرائيل تريد منع كل مواطن غربي، من أصل لبناني، التفكير بالتوجه إلى الضفة الغربية، مهما كانت الأسباب الموجبة لتوجهه هذا، بغض النظر عن وجود علاقة أو "تشغيل" أو انتماء لفصائل وجهات معادية لإسرائيل.

إسرائيل تريد منع كل  
مواطن غربي، من أصل  
لبناني، التفكير بالتوجه  
إلى الضفة الغربية

واعترف بما نسب إليه. مع ذلك، وجدت المحكمة العسكرية الابتدائية أدلة لا يرقى إليها الشك، أن الاعترافات انتزعت منه تحت الضغط والتهديد، واستغلال فظ لإضعاف إرادته.

في الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية العسكرية، الملغى لاحقاً من المحكمة الاستئنافية، يرد انتقاد شديد للشاباك. وقال قاضي المحكمة، بعدما صدر عنه حكم إطلاق شرارة، لا شك بأن المتهم خضع لأساليب ضغط وتهديد أدت إلى انتزاع الاعترافات منه.

قاضي المحكمة الاستئنافية، قال بدوره، رغم إبطاله حكم إطلاقه، إنه لا يجد دليلاً على ضرورة تكبير المتهم

## يحيى دبوقة

لا تخلو تحقيقات الشاباك الإسرائيلي، بحق الفلسطينيين والعرب، من وسائل ضغط وتعذيب. هذه حقيقة واضحة، موثقة ولا لبس فيها، وترد شهادات عنها في تقارير أممية، تصدر تبعاً عن المؤسسات والجهات التي تتابع حقوق الإنسان. لكن أن يصل التعذيب والضغط إلى حد تجد المحكمة العسكرية الإسرائيلية أنها غير قادرة على تغطيته ومجاراته، فهي سابقة تدل على حجم التعذيب ومستوى فبركة الاتهامات.

هذا ما حصل مع المتهم البريطاني، من أصل لبناني، فايز محمود شرارة، الذي توجه من الأردن إلى الضفة الغربية، من دون أن تطأ قدمه أراضي عام 1948، بما يعرف بإسرائيل. اعتقل على خلفية أصله اللبناني، وحقق معه على هذا الأساس، وفبركت بحقه لائحة اتهام، لأنه لبناني الأصل، تماماً كما يجري في هذه المرحلة، في كثير من الدول العربية، "المعتدلة"، التي أصدرت أخيراً أحكاماً بناءً على فبركات واضحة.

أمس، كشفت صحيفة "هارتس" أن محكمة الاستئناف العسكرية الإسرائيلية (في الضفة الغربية)، أصدرت قراراً قضائياً الأسبوع الماضي، أبطل حكم المحكمة الابتدائية العسكرية، الذي كان قد قضى بإطلاق شرارة، بعدما ثبت لديها أن الاعترافات المنسوبة إليه، التي سيق بموجبه إلى المحكمة، جاءت عن طريق الضغط والتعذيب من محققين جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك).

حكم المحكمة الاستئنافية، قبل استئناف الشاباك، المعارض على الحكم الابتدائي، وأعاد احتجاز شرارة إلى أن تتم إجراءات محاكمته من جديد، علماً بأن لائحة الاتهام تتضمن نقل عشرات الآلاف من الدولارات إلى "تنظيم إرهابي محظور" (حركة حماس)، إضافة إلى تزويدها بهاتفين محمولين؛ وكان شرارة، 49 عاماً، من مواليد لبنان ومقيم في بريطانيا منذ 23 عاماً، قد وصل إلى الضفة الغربية في أيلول الماضي، واعتقل بعد أربعة أيام من وصوله على حاجز اللنبي، أثناء عودته إلى الأردن.

وتشير صحيفة هارتس إلى أنه في السادس من تشرين الأول الماضي، خضع شرارة للتحقيق لدى الشاباك،

أن حزب الله كان ينوي استهداف مصالح الدولة الإماراتية.

هل يُعقل أن تستند أعلى محكمة في دولة تُعدّ "متقدمة" كـ«الإمارات العربية» إلى إفادة شاهدين هما ضابطان في جهاز أمن الدولة، حقاً مع الموقوفين وقدماء الرواية الوحيدة التي استند إليها لسرد وقائع تشكيل الخلية الإرهابية المؤلفة من سبعة أعضاء؟ علماً بأنه لم يُقدم دليل حقيقي في المحاكمة، إذ استند «الشاهدان» إلى عبارة «مصادرنا السرية» وإلى «اعترافات» الموقوفين.

ومن «الاعترافات» الطريفة أن المتهمه المصرية ف. ع. (زوجة) عبد الله وتعمل صحافية في مجلتي نسائيتين) كانت تزود زوجها بصور لـ«شخصيات مهمة» من حفلات كانت تغطيها في إطار عملها، وبحضرها سفراء ورموز الدولة؛ وادعى «الشاهدان» أنها قدمت لـ«قائد الخلية»، عبد الله عبد الله، خرائط جيولوجية ومواقع إحدى شركات البترول، من دون الإشارة إلى أنه زوجها، لكن أشير إلى أنها مرتبطة به بـ«زواج متعة».

الاتهامات لم تقف عند أفراد المجموعة السبعة. فقد علمت «الأخبار» أن عدداً من أصدقاء الموقوفين منعدوا من السفر مدة سنة قبل أن يُرحلوا. وفيما ترددت معلومات أن بين هؤلاء قريب زوجة وزير العدل المستقيل اللواء أشرف ريفي، المدعو صلاح أديب، نفى ريفي في اتصال مع «الأخبار» أي علاقة بين قريب زوجته وأفراد «الخلية»، مشيراً إلى أن قضية قريبه كانت مغايرة.

وتُعوّل عائلات الموقوفين على طلبات استرحام يسعون إلى تقديمها، علماً تسهم في إعادة المحاكمة.

تجدد الإشارة إلى أن المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات أصدرت نهاية الشهر الماضي أحكاماً قضت بالسجن المؤبد بحق كل من عبد الله عبد الله وعلي مجهول باقي الهوية. وقضت بسجن اللبناني أحمد مكاوي والعراقي صلاح ع. مدة خمسة عشر عاماً. كذلك قضت بالسجن المؤبد على الإماراتي ح. ج. وبالسجن 10 سنوات للإماراتي م. ك. والمصرية من أصل كندي ف. ح.



والمخابرات الإيرانية». وزعم «الشاهدان» أن «حزب الله الإرهابي زرع خلايا عنقودية داخل الدولة لتضليل أجهزة الأمن»، مشيرين إلى

باسيك لـ«الأخبار»: القوات  
ستحصل على حجم  
أكبر مما نالت سابقاً  
نتيجة تفاهمها معنا

الحكومي، اكتفى وزير الخارجية جبران باسيل بالقول «إن السؤال اليوم ليس ما هو حجم ما سيأخذه التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية في الحكومة، بل السؤال هو ما الذي سيعطيه التيار والقوات؟ وهذه هي الروح التي يجب أن يتم التعاطي بها في عملية تأليف الحكومة، مشيراً إلى أن القوات اللبنانية "ستحصل على حجم أكبر مما نالت سابقاً نتيجة تفاهمها معنا".

وكان رئيس القوات سمير جعجع قد أعلن أن التيار الوطني الحر و التيار المستقبل متضامنان مع حزبه في وجه محاولات "العزل". على صعيد آخر، طلبت الأمانة العامة في القوات وقف الحملات في حق حزب الكتائب اللبنانية، وردّ

3- يرفض بري التعامل مع حقائق تيار المردة بصفتها من حصة الطائفة الشيعية، لأن المردة مكون أساسي من المكونات السياسية المسيحية، تماماً كحزب الكتائب والقوات اللبنانية والتيار الوطني الحر.

ولفتت المصادر إلى أن الحريري كان متفهماً لما قاله بري.

من جهة أخرى، ورداً على سؤال لـ«الأخبار» حول تطورات الوضع